الأنباء
الاثنين 3 مارس 2014

الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تداولات وهمية على سهم «الاستثمارات الوطنية»

أعلنت هيئة أسواق المال عن تقديم بلاغ لنيابة سوق المال عن شبهة وقوع جريمة بشأن قيام أحد المتداولين بإجراء صفقات في السوق بقصد خلق تداول وهمي وحث المتداولين على الشراء أو البيع وذلك على سهم شركة الاستثمارات الوطنية (استثمارات).

التقرير السنوي الثاني يرصد استحواذات وزيادات رؤوس أموال وتحولاً رقابياً

هيئة أسواق المال تغيّر البورصة الكويتية جذرياً

غلاف التقرير

هيئة سوق المال

إعداد: شريف حمدي

تنشر «الأنباء» أبرز ما جاء في التقرير السنوي الثاني لهيئة أسواق المال، حيث يظهر التقرير ما قامت به في مرحلة تأسيسها، اذ وضعت استراتيجية لتطوير عملها اضافة الى تطوير السوق من نواح عدة: قانونية وتقنية وتنظيمية ورقابية وتوعوية، واعدة بمزيد من التنظيم طبقا للأهداف التي وضعتها. وقد اختارت «الأنباء» ابرز المحطات المالية والرقابية في التقرير، اضافة الى كلمة رئيس الهيئة صالح الفلاح:

إعداد دراسات لسوق ثالث «خارج المقصورة»

تعكف هيئة أسواق المال على اعداد الدراسات الخاصة بالسوق الثالث «خارج المقصورة»، في حين انها اعتمدت عقد التداول الموحد بين الوسطاء والمتداولين وتلقي ملاحظات الجمهور بشأنه ومتابعة احصائيات تنفيذية وحددت إجراءات العمل الاساسية والدورة المستندية الداخلية لإدارات الهيئة المختلفة وقطاعاتها، كما اشرفت على المرحلة الثانية من تحديث انظمة التداول في سوق الكويت للأوراق المالية.

4 عمليات استحواذ بـ 719 مليون دينار

تمت خلال السنة المالية 2013/2012، 4 عمليات استحواذ اشرفت على تنفيذها هيئة اسواق المال وهي:

- تنفيذ استحواذ شركة المشروعات التنموية القابضة على شركة عارف للطاقة.
- تنفيذ استحواذ مجموعة كيوتل على شركة الوطنية للاتصالات.
- تنفيذ استحواذ شركة بي دبليو سي على شركة المشاريع المتحدة للخدمات الجوية.
- تنفيذ استحواذ بنك الكويت الوطني على بنك بوبيان.

ومن الجدير بالذكر ان قيم تلك الاستحواذات تجاوزت الـ 719 مليون دينار كان اعلاها استحواذ مجموعة كيوتل على شركة الوطنية للاتصالات بقيمة تقارب 520 مليون دينار وهي من اكبر قيم الاستحواذ في المنطقة خلال العام الماضي. تجدر الاشارة الى ان لعمليات الاستحواذ بصورة عامة ايجابيات كبيرة على الاقتصاد الوطني من حيث السيولة وسمعة الشركات الكويتية وما يعود بالنفع على المستثمرين الكويتيين في الداخل.

زيادة رؤوس أموال 50 شركة

قامت الهيئة بدراسة الطلبات الخاصة بزيادة او تخفيض رؤوس الاموال ومنح الموافقات اللازمة وفق القانون والقرارات ذات الصلة، وكذلك دراسة الطلبات الخاصة بنشرات الاكتتاب، وتلك الخاصة بالموافقة على بيع وشراء اسهم الخزينة، كما قامت بدراسة طلبات اصدار ادوات الدين وطلبات تصفيات بعض الشركات ايضا.

- فعلى صعيد دراسة طلبات الشركات الخاصة بزيادة او تخفيض رؤوس اموالها، قامت الهيئة بمنح الموافقة لـ 50 شركة على زيادة رؤوس اموالها لاعتبارات مختلفة تتفاوت بين توزيع اسهم منحة او اسهم نقدية او زيادات نقدية او خيارات خاصة بأسهم الموظفين.
- كما منحت موافقات خاصة بتخفيض رأس المال لـ 26 شركة بهدف اطفاء الخسائر او نتيجة الغاء الاسهم.
- في حين منحت موافقات على زيادة وتخفيض رأس المال لـ 7 شركات اخرى.
- كما قامت الهيئة بدراسة طلبات الاكتتابات التي تقدمت بها الشركات ومنحت موافقتها لـ 14 شركة.
- كما وافقت على منح 36 شركة حقوق شراء او بيع اسهم الخزينة.
- اما على صعيد ادوات الدين، فقد وافقت على الطلب الذي تقدم به بنك برقان لاصدار سندات دين بقيمة 100 مليون دينار يمتد تاريخ استحقاقها حتى اواخر عام 2022.
- كما قامت ايضا بدراسة طلب التصفية التي تقدمت به شركة التجاري للاستثمار ووافقت على تعيين مكتب تدقيق محاسبي كمصف لها.

77 شكوى وتظلماً

بلغ اجمالي الشكاوى والتظلمات خلال السنة المالية 2013/2012 نحو 77، عبارة عن 28 شكوى تم البت في 19 منها و9 قيد البحث و49 تظلما عبارة عن 39 تم البت فيها و10 قيد البحث.

النوع	تم البت فيها	قيد البحث	الاجمالي
الشكوى	19	9	28
التظلمات	39	10	49
الاجمالي	58	19	77

119 حالة اشتباه.. و167 مخالفة

رصدت هيئة الأسواق 119 من حالات الاشتباه بمخالفات، احيلت 35 منها الى التحقيق، كما تم ابداء الرأي في 19 حالة والبقية لاتزال قيد الدراسة.

تفاصيل عن شبهة المخالفات الصادرة من دائرة الرقابة على التداول:

عدد الحالات قيد الدراسة	31
عدد الحالات المحالة إلى التحقيق	17
الإجمالي	48

تفاصيل عن شبهة المخالفات الواردة إلى دائرة الرقابة على التداول من قطاع الشؤون القانونية:

عدد الحالات التي تم إبداء الرأي الفني حولها	19
عدد الحالات المحالة إلى التحقيق	18

تفاصيل عن شبهة المخالفات الواردة الى دائرة الرقابة على التداول من سوق الكويت للأوراق المالية

عدد الحالات قيد الدراسة	12

تفاصيل عن شبهة المخالفات المتعلقة بأعمال إدارات أخرى وصادرة من دائرة الرقابة على التداول:

عدد الحالات التي بها شبهة مخالفة متعلقة بإدارة الإفصاح المستمر	3
عدد الحالات التي بها شبهة مخالفة متعلقة بإدارة الاندماج والاستحواذ	3
الإجمالي	6

اما على الصعيد القانوني فقد تم اعداد الردود الخاصة بالاستفسارات القانونية المختلفة الواردة الى الهيئة والبالغة نحو 657 سؤالا.

وبالنسبة للقضايا الخاصة بعمل الهيئة خلال السنة الماضية فقد توزعت وفقا لنوع المحكمة كالتالي:

351 قضية لدى دائرة متابعة قضايا الدولة.

31 قضية لدى دائرة التنفيذ ـ اوامر الصلح.

31 قضية لدى دائرة التنفيذ ـ التنفيذ.

اما بالنسبة للمخالفات فقد بلغت 761 مخالفة تباينت سبل معالجتها بين الحفظ والاحالة للنيابة او المجلس التأديبي او وزارة التجارة او السوق، كما صدرت تنبيهات بشأن بعضها في حين لايزال بعضها في طور التحقيق.

إلغاء إدراج 16 شركة

3طلبات إدراج جديدة قيد البحث

الغت هيئة اسواق المال ادراج اسهم 17 شركة اخفقت في الالتزام بقواعد وتعليمات الادراج ثم اعادت شركة اعيان للاجارة والاستثمار ليكون اجمالي ما تم الغاؤه 16 شركة، وفي المقابل تلقت هيئة الأسواق 4 طلبات ادراج وافقت على طلب واحد لبنك وربة الذي تم تداول اسهمه في 3 سبتمبر 2013 ليتبقى 3 طلبات قيد الدراسة للادراج في السوقين الرسمي والموازي وهي كل من الشركة الكويتية للاتصالات (فيفا) وشركة نيشان القابضة، والمدينة للتطوير العقاري، فضلا عن دراسة طلب ادراج في سوق دبي المالي تقدمت به مجموعة السلام القابضة. (تم الموافقة عليها لاحقا)

م	الشركة
1	المجموعة الدولية للاستثمار
2	شركة الخطوط الوطنية الكويتية
3	شركة الصفاة العالمية القابضة
4	شركة فيلا مودا لايف ستايل
5	شركة الابراج القابضة
6	الشركة الدولية للاجارة والاستثمار
7	شركة دار الاستثمار
8	شركة الشبكة القابضة
9	الشركة الخليجية الدولية للاستثمار
10	شركة المستثمر الدولي
11	شركة المسار للاجارة والاستثمار
12	شركة منا القابضة
13	مجموعة عارف الاستثمارية
14	شركة المشروعات الكبرى العقارية (جراند)
15	شركة الصفاة للاستثمار
16	الشركة الاهلية القابضة

الفلاح: إنجازات «الهيئة» كبيرة والطموحات أكبر

تنشر «الأنباء» كلمة رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال صالح الفلاح كما جاءت في التقرير السنوي الثاني:

«يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي الثاني لهيئة أسواق المال (الهيئة) عن السنة المالية 2013/2012 والذي يتضمن أبرز انجازات الهيئة خلال تلك الفترة وتقرير مراقب الحسابات بشأن البيانات المالية للهيئة كما في 31 مارس 2013، حيث شهدت السنة المذكورة تصاعد وتيرة الأداء نحو سعي الهيئة لاستكمال البناء التنظيمي والرقابي والتقني وذلك إبان المرحلة التأسيسية التي تحرص الهيئة على عبورها محققة في ذلك أشواطا من التقدم والإنجازات.

صالح الفلاح

وفي هذا التقرير، نعرض بعض انجازات الهيئة خلال السنة المالية المذكورة، كما نقدم جانبا من توجهاتنا ورؤيتنا المستقبلية التي تهدف في المقام الأول للوصول بالهيئة الى تحقيق جل أهدافها باعتبارها الهيئة الرقابية التي أناط بها القانون رقم 7 لسنة 2010 (القانون) تنظيم ورقابة أنشطة الأوراق المالية، الأمر الذي تقوم به الهيئة وفق أرقى وأعلى المعايير المهنية وذلك لتوفير مقومات العدالة والشفافية والتنافسية في أسواق المال وفق آليات فاعلة لحماية المتعاملين وفي إطار تنفيذ أحكام القانون.

المرحلة التأسيسية: إنشاء مجلس تأديبي ولوائح الإفصاح والنزاهة والكفاءة

وقد حققت الهيئة خلال السنة المالية الماضية انجازات مهمة في جميع المجالات التي تمس نشاطها وتلبي أهدافها، حيث قامت الهيئة في إطار أداء دورها الرقابي بإنشاء المجلس التأديبي كما يقضي به القانون، كما أصدرت الهيئة العديد من اللوائح والتعليمات والقرارات مثل تعليمات الإفصاح عن المعلومات الجوهرية وتعليمات الأشخاص المرخص لهم بشأن شكاوى العملاء، وإصدار نظام قيد مراقبي الحسابات في السجل الخاص لدى الهيئة وتعليمات بشأن قواعد النزاهة والكفاءة وضوابط الاستثمار لبعض أنواع صناديق الاستثمار، كما تم اعتماد ميثاقي الشرف لكل من مفوضي وموظفي الهيئة اضافة الى تفعيل صفة الضبطية القضائية لبعض موظفي الهيئة، وكذلك اعتماد ميثاق الشرف الأخلاقي للأشخاص المرخص لهم وفق أحكام الشريعة الإسلامية فضلا عن بعض التعديلات في اللائحة التنفيذية للقانون المذكور، اضافة الى قرارات مهمة اخرى اتخذتها الهيئة في إطار دورها لتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعزيزا لدورها الرقابي، وقد شهدت السنة المالية الماضية تفعيلا مكثفا لمهام الهيئة في الرقابة على التداول في سوق الكويت للأوراق المالية بهدف حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة في التداولات.

ولعل من أبرز المهام التي تكللت بها نجاحات الهيئة تمثلت في توفيق أوضاع العديد من الأشخاص المرخص لهم من قبل الهيئة، اضافة الى شركات الوساطة ومدققي حسابات الشركات التي تخضع لرقابة الهيئة، هذا علاوة على الدور الذي قامت به الهيئة في إبداء الرأي والتنسيق مع الجهات المعنية في بعض مشروعات القوانين ذات الصلة بأعمال الهيئة مثل قانون الضريبة، قانون الصكوك، قانون الشركات، قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية، وغيرها، وتتقدم الهيئة بالشكر لمختلف الشركات والجهات لتعاونها في هذا الصدد. وقد أولت الهيئة اهتماما خاصا بموضوع تخصيص سوق الكويت للأوراق المالية، حيث تسير عملية التخصيص في مسارات عديدة متزامنة تتمثل في عملية تقييم الأصول المادية والمعنوية للسوق، وذلك مع استمرار عملية توفيق أوضاع السوق لاسيما فيما يخص لوائحه وأنظمته وتعليماته وبما لا يخل بالمسار القانوني نحو إنشاء شركة بورصة الكويت للأوراق المالية وفقا لأحكام القانون، وبحيث تسير عملية التخصيص في طريق النجاح المأمول لترقى الى مستوى طموحات السوق والمستثمرين الوطنيين والدوليين، وتحقيق الأهداف التي توخاها المشرع من التخصيص بجعل دولة الكويت مركزا ماليا عالميا.

وعلى الصعيدين الإقليمي والدولي، ترأست الهيئة خلال عام 2013 اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، وقامت باستضافة اجتماعها السنوي في فبراير من عام 2013، كما انضمت الهيئة الى عضوية مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولما لهذه العضوية من أهمية بارزة على المستوى الدولي، وذلك كخطوة أولى في سبيل تحقيق خطوات اخرى مهمة نحو توجه الهيئة لتحقيق أهدافها في الانضمام الى المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية الدولية «الآيوسكو» وبما تحققه هذه التوجهات من تعميق التعاون مع المؤسسات والجهات الإقليمية الدولية المثيلة لتبادل الخبرات وللسعي الى مواءمة ومطابقة معاييرها مع المعايير الدولية المطبقة في مجالات أنشطة الأوراق المالية.

وإذا كانت الإنجازات التي حققتها الهيئة خلال السنة المالية المذكورة كبيرة بكل المعايير، فإن طموحات وتطلعات الهيئة في سبيل تحقيق أهدافها تظل أكبر، وبما يدفع الهيئة بصفة دائمة لبذل أقصى جهد، لاسيما خلال المرحلة المقبلة، لتحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري إقليمي ودولي، الأمر الذي لا يتأتى إلا من خلال الدور الذي تؤديه الهيئة في تنظيم نشاط الأوراق المالية في جميع مناحيه وتفعيل الدور الرقابي المنوط بها في جميع جوانبه، لخلق بيئة استثمارية واعدة تتميز بالشفافية والعدالة والتنافسية كمرتكزات للوصول الى ذلك الهدف الإستراتيجي».